

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٦٤

الجمعة، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٩/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياني	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد سانتا روزا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد بارو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد وولبريدج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1609418 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد - بالنيابة عن المجلس - بسعادة السيد إسماعيل غاسبار مارتنس، الممثل الدائم لأنغولا، على عمله رئيساً للمجلس في شهر آذار/مارس ٢٠١٦. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن عميق التقدير للسفير غاسبار مارتنس ووفده على ما أبدياه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالصينية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/301، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وفرنسا واليابان.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): قبل أن نشرع في عملية التصويت، أود أن أعرب لكم عن مدى سعادي، سيدي الرئيس، باجتماعنا الآن لاعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/301 بشأن بوروندي، وذلك إيداناً بإطلاق الرئاسة الصينية لمجلس الأمن، وهي رئاسة أتقدم لها بأحر

التمنيات بالنجاح. وأود أيضاً أن أشكر جميع زملائي والأفرقة التابعة لهم على المناقشات البناءة التي مكنتنا من الاجتماع هنا لإجراء هذا التصويت الهام. وأود أن أذكر بإيجاز أهداف مشروع قرارنا.

يضم مشروع القرار خمسة أهداف رئيسية. ويكمن الهدف الأول - والأهم - في دعم الجهود الأفريقية، التي تبذلها كل من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل التوصل إلى الخروج من الأزمة في بوروندي. ودعماً لتلك الجهود، فإننا نريد أن نسهم في إقامة حوار شامل وحقيقي فيما بين البورونديين - وسأعود إلى ذلك - وإيجاد حل سلمي للأزمة.

أما الهدف الثاني من مشروع القرار هذا فهو تعزيز وجود الأمم المتحدة في بوروندي وتعزيز فريق المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر. وهو أمر أساسي. ونحتاج إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر حضوراً على أرض الواقع، وينبغي لنا - بصفتنا مجلس الأمن - أن نكون قادرين على متابعة الحالة في بوروندي عن كثب، بحيث يمكننا أن نكون متبهيين إذا استمرت في التدهور، ولنتمكن من الاستجابة في الوقت المناسب لتفادي وقوع الأسوأ.

والهدف الثالث من مشروع القرار هو الدعوة إلى الشروع الفوري في حوار حقيقي شامل بين حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة المتترمين بالحل السلمي، سواء أكانوا موجودين في بلدهم أم لا. وهذه رسالة أساسية للمصالحة فيما بين البورونديين.

والهدف الرابع هو أن يطلب إلى الأمين العام أن يقترح على مجلس الأمن خيارات فيما يتعلق بوجود شرطة الأمم المتحدة في بوروندي، ويكون هذا في غضون فترة أقصاها ١٥ يوماً. والهدف هنا هو أيضاً دعم جهود الاتحاد الأفريقي، الذي نشر مراقبين في بوروندي.

السفير إسماعيل غاسبار مارتنس، سفير أنغولا، على رئاسته الحكيمة للمجلس خلال الشهر الفائت.

إن مصر ترحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم بشأن الأوضاع في بوروندي، (القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦))، الذي جاء حصيلة مشاورات بناءة تعكس الأهمية التي يوليها كافة أعضاء المجلس للوضع في بوروندي ورغبتهم في التوصل إلى أفضل السبل لمعاونة بوروندي على تجاوز ما تواجهه من مصاعب سياسية وأمنية وإنسانية. إن القرار يبنى على التطورات الإيجابية، بما في ذلك على صعيد الجهود التي تقوم بها الحكومة البوروندية لتحسين الأوضاع، فضلا عن الجهود البناءة التي بذلها العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين طوال الأشهر الماضية، التي تمثلت في الزيارات الهامة التي قام بها كل من الأمين العام للأمم المتحدة ووفد الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى ورئيس التشكيل التابع للجنة بناء السلام إلى بوروندي، خلال شهر شباط/فبراير، وقبل ذلك الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي.

إن مصر تنظر إلى القرار باعتباره خطوة هامة وبناءة تؤكد دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للجهود التي يقوم بها الشركاء الإقليميون للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، من خلال دور الاتحاد الأفريقي والوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا لتدشين حوار وطني بوروندي جاد وشامل. كما أن القرار يضع الأساس لتعزيز دور الأمم المتحدة في العمل مع الشركاء الإقليميين وتقديم الدعم للحوار الوطني، فضلا عن العمل مع السلطات البوروندية والأطراف الوطنية لمعالجة ما تواجهه من تحديات، بما في ذلك على صعيد الأمن وسيادة القانون.

ختاما، تعرب مصر عن عزمها مواصلة العمل مع كافة أعضاء المجلس لتنفيذ هذا القرار (٢٢٧٩ (٢٠١٦)) والبناء عليه لمواصلة الانخراط الإيجابي من جانب الأمم المتحدة في بوروندي لتخطي المصاعب الحالية واستعادة الأمن والاستقرار

وأخيرا، يتمثل الهدف الخامس في صون وتعزيز إنجازات اتفاق أروشا باحترام نص وروح الاتفاق على حد سواء. وتعمل اتفاقات السلام هذه أكثر من أي وقت مضى كبوصلة ينبغي أن يسترشد بها جميع أصحاب المصلحة في بوروندي والمجتمع الدولي.

ولن أذهب إلى أبعد من ذلك. وأود فقط أن أشدد على مسؤوليتنا الجماعية. ففرنسا مقتنعة بأنه يجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لمساعدة البورونديين على العودة إلى طريق السلام والمصالحة. وتلك هي مسؤوليتنا بوصفنا مجلس الأمن. وتلك هي مسؤوليتنا تجاه الشعب البوروندي. وهذا هو الاتجاه الرئيسي لمشروع قرارنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والسنغال، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وماليزيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالصينية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية أهنتكم، السيد الرئيس، على رئاستكم المجلس خلال هذا الشهر، كما أشكر

ونحن نرى، أن القرار الحالي يصلح أيضا كأداة لتمكين فريق الأمانة العامة برئاسة السيد جمال بنعمر على الحفاظ على تفاعله مع الوساطة الإقليمية والاتحاد الأفريقي وتعزيزها لتهيئة الظروف لوقف العنف وحماية المدنيين وإطلاق حوار شامل فعال.

وأخيراً، يبدو لنا أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة تكوين وجود الأمم المتحدة في بوروندي بطريقة تواجه جميع تحديات الحالة، بما في ذلك اتباع نهج تدريجي يدرك الزخم وراء عمل العناصر الفاعلة الإقليمية والقارية.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد أرسلنا هذا المساء رسالة واضحة وبالإجماع. وقد آن الأوان لأن تفي حكومة بوروندي بالالتزامات التي أبدتها الرئيس نكورونزيزا للأمين العام وللمجتمع الدولي، والأهم من ذلك، لشعب بوروندي نفسه. وهذا يعني أنه يجب أن تلتزم حكومة بوروندي التزاما كاملا بالحوار والوساطة وأنه يجب على الحكومة أن تظهر التزامها الراسخ بالاتفاق على جدول زمني وقوائم للمشاركين من أجل محادثات حقيقية وشاملة.

وسيكون دعم الأمم المتحدة عاملا حاسما إذا ما أريد لهذه المحادثات أن تنجح. ولذلك، نؤيد تعزيز فريق المستشار الخاص بنعمر لدعم الحوار القائم على الوساطة. ولكن، لأكن صريحا: من الضروري أن يلتزم الرئيس نكورونزيزا بالعمل مع الأمم المتحدة، ومن الضروري أن يسمح لفريق السيد بنعمر بتقديم الدعم التقني وهو أمر حيوي لنجاح الحوار الحقيقي.

وهذا الدعم غير مشروط. إن المجلس والسيد بنعمر بحاجة إلى أن يكونوا واضحين إزاء أن الأمم المتحدة لن تؤيد حكومة عادة ما ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد شعبها.

لقد بعثنا برسالة واضحة اليوم. وقد منّا من خلال هذا القرار أدوات قيمة للمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار

والعودة إلى مسار التنمية وبناء السلام بالتعاون مع كافة شركاء بوروندي سواء ثنائيا أو على المستوى متعدد الأطراف.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذا هو أول بيان لنا في ظل قيادتكم، السيد الرئيس، يود وفد السنغال أن يهنئكم بحمارة على توليكم الرئاسة ويتمنى لكم كل النجاح في الشهر المقبل. وكذلك أعتنم هذه الفرصة لأشكر وفد أنغولا على الطريقة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٦.

إن تصويت اليوم، يأتي بعد سلسلة من المبادرات المتخذة في إطار الأمم المتحدة منذ بداية السنة ويبين بوضوح الاهتمام الذي أوليناه للحالة في بوروندي. وقد سعى وفد السنغال - بمشاركته في المفاوضات بشأن نص القرار الذي اتخذناه للتو (القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦)) - إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين - إلى الحصول على توافق الآراء البائن هنا اليوم، لأن في رأينا من المهم جدا أن نظهر كجبهة متماسكة في مواجهة الحالة في بوروندي.

ومن ثم، يتوجب علي أن أشيد بروح التعاون والتفاهم التي سادت ومكنتنا من تحقيق هذه النتيجة العملية التي أطلقت قبل بضعة أسابيع، عقب الزيارة التي قام بها المجلس إلى بوروندي. وقد قام الأمين العام، فضلا عن وفد الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المؤلف من خمسة رؤساء دول وحكومات من بعد، كذلك، بزيارة بوجومبورا. وفيما يتعلق بهذه المبادرات، يود وفد بلدي أن يؤكد بشكل خاص أن الهدف من القرار الحالي هو أن يمثل إطارا رسميا لتحقيق الوتام في جميع جهود المجتمع الدولي.

ولذلك، فمن المهم أن ننوه إلى ذكر القرار للنتائج الرئيسية التي حصل عليها وفد الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى والزخم الجديد الذي تولد بتعزيز الوساطة الإقليمية التي يضطلع بها الرئيس الأوغندي يساعده في هذا، منذ آخر مؤتمر قمة لجماعة شرق أفريقيا، الرئيس التزاني السابق، السيد بنجامين مكايا.

وإذا كان مجلس الأمن قادراً على اتخاذ هذا القرار بالإجماع من بعد ظهر اليوم فذلك لأن لدينا، بغض النظر عن الخلافات فيما بيننا، بعض الأهداف الأساسية التي تتفق عليها جميعاً: الحاجة الماسة إلى إنهاء العنف الذي يعصف ببوروندي منذ شهور والعودة إلى طريق الحوار - وهو حوار يجب أن يكون حقيقياً وشاملاً، استناداً إلى احترام الدستور واتفق أروشا ومفتوحاً أمام جميع الجهات الفاعلة الملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

ونأمل أن يسهم هذا القرار إسهاماً كبيراً في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل إحلال السلام والاستقرار والازدهار لشعب بوروندي، لأن هذا هو ببساطة مجمل تطلعات المجلس. وسنواصل العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أعرب كذلك عن تقديرنا لرئاسة أنغولا خلال شهر آذار/مارس.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦). ونرى أن قرار اليوم هو الخطوة الهامة التالية نحو تحقيق الاستقرار في الحالة في بوروندي. وتدلّ وحدتنا على استعداد المجلس لتحمل المسؤولية والاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

يتعين أن تكون الرسالة إلى حكومة بوروندي واضحة: فينبغي لها احترام وحماية وضمان جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين في البلد؛ ويجب مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني في بوروندي.

ونرحب بالدور النشط الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في جهود الوساطة. وفي هذا الصدد، نود

الذي يستحقه مواطنو بوروندي. ودعونا الآن نعمل معاً لنكفل الوصول إلى تلك النتيجة.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة الجلسة الأولى لمجلس الأمن لهذا الشهر، تود اليابان أن تهنيئ الصين على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونعدكم، سيدي الرئيس، بتعاوننا الكامل.

وترحب اليابان باعتماد القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) بالإجماع. وأود أن أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة في إعداد القرار، الذي يسعد اليابان أن تشارك في تقديمه.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا من أجل إيجاد حل للأزمة البوروندية عن طريق الحوار. وعلينا أن نوقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع زيادة تدهور الحالة على أرض الواقع. ونتوقع أن يسهم تعزيز وجود الأمم المتحدة في بوروندي في تعزيز قناة ملائمة للتواصل بين مجلس الأمن والأطراف البوروندية. ونعتبر أن اتخاذ القرار اليوم خطوة أولى هامة. ونتطلع إلى أن نناقش، بصورة نشطة وجدية، الخيارات التي سيقدمها لنا الأمين العام.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الممثل الدائم لأنغولا، السفير غاسبار مارتنس، وشكره وزملاءه على عملهم في قيادة مجلس الأمن في آذار/مارس. وأود أيضاً أن أعرب لكم، أيها السفير ليو جياني، عن سعادتنا لرؤيتكم تديرون دفّة هذا المجلس. وأتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح في ولايتكم، فضلاً عن رئاسة هادئة وسلمية. وتود إسبانيا أيضاً أن تشكر فرنسا على إصرارها والتزامها الدؤوب باتخاذ القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، وكذلك سائر الوفود على إسهاماتها البناءة دائماً، التي جرت بروح من المرونة.

على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان - بما في ذلك تلك التي تنطوي على أعمال القتل والعنف الجنسي المزعومة على يد الدوائر الأمنية ضد المعارضين السياسيين وأفراد المجتمع المدني وغيرهم، لا تزال مستمرة. لقد فرّ ما يقرب من ربع مليون من البورونديين من البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ خوفاً على حياتهم، وشُرّد داخلياً عدد آخر كبير جداً. ولا يفِرّ الناس بمئات الآلاف ما لم تكن هنالك مشكلة خطيرة جداً.

ولنكن واضحين إزاء تلك الخلفية: سيقاس التقدم بالسلام، وسيأتي السلام من الحوار السياسي الحقيقي الشامل. وحتى الآن، لم تبدأ المناقشات الحقيقية بعد بينما كانت هناك احتفالات بافتتاحها. ونؤيد بقوة الرئيس السابق مكابا في جهوده الرامية إلى المضي قدماً بالعملية ونحث على أن يتقرر موعد لبدء المناقشات. وفي كل يوم تستمرّ فيه هذه الأزمة يصبح من الأصعب بالنسبة لبوروندي أن تستعيد التقدم الذي أحرزته خلال العقد الماضي، مما يهدد بأزمة أطول أجلاً بكثير وأكثر فتكاً.

وفي حين أشار البعض في مناقشاتنا إلى "الإفراج عن عدد كبير من السجناء"، لا يشير القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) إلى ذلك. وبدلاً من ذلك، يرحّب القرار بـ "الخطوات التي اتخذتها حكومة بوروندي" لبلوغ تلك الغاية ويحثها على الوفاء بالتزاماتها. والتقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي حتى الآن غير كافٍ إلى حد يرثى له. لقد كانت هناك بيانات صحفية كافية، ولكن ليس ما يكفي من إطلاق سراح السجناء السياسيين. وننوّه بعفو الحكومة عن السجناء المتقدّمين في السن أو القصر أو المرضى، إلا أن هذا يختلف عن الإفراج عن السجناء السياسيين، ويجب أن تبدأ بالوفاء بتلك الوعود الهامة.

لقد وعدنا بأن يُسمح لوسائل الإعلام الحرة بالعمل، ولكن لا تعمل اليوم سوى اثنتان فقط من أصل خمسة منافذ محظورة. واتفق على نشر ٢٠٠ من المراقبين لحقوق الإنسان

أن نشدد على أن كل الأدوات المتاحة لكفالة تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف ينبغي أن تطبق بالكامل. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن تعاون حكومة بوروندي مع جميع وكالات الأمم المتحدة ومراقبي الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، وكذلك مع لجنة تحقيقات الأمم المتحدة المستقلة بشأن بوروندي التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تكتسي أولوية قصوى.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ نأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي لبلدان المنطقة في الوساطة وإيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي، نود أن نؤكد على ضرورة زيادة الضغط من جانب المجتمع الدولي على حكومة بوروندي من أجل تحديد جدول زمني دقيق وثابت للخطوات من أجل بدء الحوار بين الأطراف البوروندي بطريقة شاملة حقاً.

ويعتقد وفد بلدي أن مساهمة الشرطة أمر بالغ الأهمية لزيادة قدرة الأمم المتحدة على رصد الحالة الأمنية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن فعالية هذا الوجود المستقبلي ستوقف على حياد الولاية وأهدافها الواضحة، فضلاً عن توافر الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهامها.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، والوفد الصيني على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكركم على عقد جلسة لنا هذا المساء.

إن الحالة في بوروندي أكثر من هشة. واستمرار القمع والمضايقة والعنف ضد المعارضة السياسية المشروعة، وإغلاق وسائل الإعلام الحرة والترهية، وانتشار الإفلات من العقاب

وتقدّر الولايات المتحدة الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن وزملاؤنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار الهام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن بيان بصفتي ممثلاً للصين.

تعتقد الصين أن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الحالة الراهنة في بوروندي. وترحب الصين بالجهود الإيجابية التي تبذلها حكومة بوروندي بغية الحفاظ على استقرار البلد وتعزيز المصالحة الوطنية، وتشجع الأطراف على المشاركة بنشاط في الحوار وتسوية خلافاتها سلمياً.

إن الصين تؤيد دائماً تسوية أفريقيا للمسائل الأفريقية بطريقة أفريقية، وتقدّر جهود الوساطة البناءة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة بشأن هذه المسألة. واتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) يدل على الدعم القوي من المجتمع الدولي للوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، ويظهر الدعم الثابت من المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية لهذه المسألة. وتأمل الصين أنه من خلال تنفيذ القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، سوف تحترم الأطراف المعنية ذات الصلة احتراماً كاملاً سيادة بوروندي واستقلالها ووحدة أراضيها، وتعزز تشاورها مع حكومة بوروندي، وتتفق على حل مشترك من أجل تحقيق السلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية في بوروندي قريباً.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، شخصياً وإلى بلدكم جمهورية الصين الشعبية بالتهنئة على تولي رئاسة مجلس الأمن في نيسان/أبريل. كما أود أن أشكركم، سيدي، على

والمراقبين العسكريين من الاتحاد الأفريقي، ولكن اليوم يوجد حالياً ٣٢ مراقباً لحقوق الإنسان و ١٥ مراقباً عسكرياً في الميدان في بوروندي، وليس لديهم مذكرة تفاهم مع الحكومة.

وإذ نسلم بضخامة هذه المشاكل، فإن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن مهمة بالفعل. وبهذا القرار، يُعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في بوروندي، بما في ذلك نشر ٢٠٠ من مراقبي الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والمراقبين العسكريين. وندعو حكومة بوروندي إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً من أجل تيسير تنفيذ ولاية مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين.

إن مجلس الأمن يؤيد في هذا القرار الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا بوساطة إقليمية. ولا يمكن حل هذه الأزمة واستعادة الاستقرار في بوروندي إلا من خلال هذا الحوار الشامل بوساطة إقليمية. ونحث جميع أصحاب المصلحة على التعجيل باستئناف الحوار سعياً إلى إيجاد المسار السلمي والتوافقي لبوروندي.

ويحث مجلس الأمن في هذا القرار حكومة بوروندي على تحقيق ما التزمت به على صفحات الجرائد.

ويبعث مجلس الأمن في هذا القرار رسالة قوية إلى حكومة بوروندي والمعارضة لوقف جميع أعمال العنف، والامتناع عن الاستفزازات، والالتزام بحل سلمي لهذه الأزمة عن طريق الحوار - الحوار الذي يستند إلى احترام اتفاق أروشا.

ونحن ندعو اليوم مع هذا القرار إلى تحقيق وجود مدني دولي أقوى وأكبر في بوروندي، بغية النهوض بالحوار السياسي وتحقيق الأمن وسيادة القانون. كما أننا نبحث عن خيارات تتعلق بنشر بعثة من أفراد الشرطة، التي ينبغي أن تشمل خيارات بشأن إرسال وحدات من الشرطة المشكلة إلى بوروندي من أجل النهوض بسيادة القانون.

تنظيمكم هذه الجلسة الهامة المخصصة لاتخاذ القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) بشأن بوروندي، خاصة لأنه يأتي في أعقاب القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) الذي يظل موضوعه هاما جدا.

كذلك أود أن أشكر جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الذين لم يدخروا جهدا لمساعدة البورونديين على إيجاد الحلول الخاصة بهم للمسائل السياسية التي تعنيهم. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المرونة الكبيرة التي أبديتها خلال عدة ساعات من المفاوضات المكثفة، الأمر الذي يظهر وعيكم تجاه المسؤولية الكبيرة عن صون السلم والأمن الدوليين، الذي يشكل، بطبيعة الحال، المهمة الرئيسية للمجلس.

علاوة على ذلك، فإننا نذكر بأن حكومة بوروندي جعلت مكافحة الإفلات من العقاب في صميم أولوياتها، وكل ذلك دون مراعاة الانتماءات السياسية. ونحن نتعاون وتعاوننا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي وفرنا لها إمكانية الحصول مجانا على الخدمات التي نقدمها لأسباب تتعلق بالشفافية. وتعاون التعاون ذاته مع خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الذين كما تعلمون، سيدي الرئيس، قاموا بزيارة بوروندي في الفترة من ١ إلى ٨ آذار/مارس.

وفي ما يتعلق بحرية التعبير والمجتمع المدني، أود أن أبلغ أعضاء المجلس مرة أخرى بأن بوروندي لديها تراثا كبيرا في مجال حرية التعبير، فضلا عن التراث المتمثل في عمل المجتمع المدني بنشاط في المنطقة، ونحن نود أن نعزز هذه الممارسة ونجعلها دائمة. وهذا يقودني إلى شكر المجلس على الاعتراف، عن طريق الفقرة ٤ من القرار الحالي، بالتدابير الجيدة التي اتخذتها حكومة بوروندي مؤخرا، بغرض تخفيف حدة التوترات السياسية، واستعادة الثقة في ما بين الشركاء الماليين والتقنيين في بلدنا.

ومتلما يجري التأكيد عليه في القرار الذي اتخذته المجلس للتو، فقد أذنا مؤخرا بإعادة فتح المحطات الإذاعية الخاصة التي تعرضت للتدمير في أعقاب محاولة الانقلاب التي جرت بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي بالتحديد إذاعة إسغانيرو، وإذاعة - تلفزيون ربما إف إم، وكلتاها عادتا إلى البث على الهواء بحرية في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وبالإضافة إلى هاتين المحطتين اللتين أذن لهما باستئناف أنشطتهما، فإن المجلس الوطني للاتصالات أذن أيضا بالعمل لاثنتين من المحطات الإذاعية الخاصة - إيزيري إف إم وهيموريزا - وبدون أن

وبدون النظر في مجمل القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أدلي ببعض التعليقات العامة - تعليقات بناءة بالتأكيد - حول مقاطع معينة من النص تتصف بالأهمية لعملية بناء السلام في بوروندي.

أود أن أبدأ بالدياجة التي تغلب عليها مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، ومسألة مكافحة الإفلات من العقاب على وجه الخصوص. يحيط وفد بلدي علما بالنداءات التي أطلقها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، ويعد بأن يفعل كل ما في وسعه لكفالة أن تتبعها حقائق ملموسة على الأرض في جو من الشفافية الكاملة.

ولكن بخصوص هذه المسألة المحددة، أود أن أذكر بأن حكومة بوروندي تولي دائما أهمية كبرى لمسائل حقوق الإنسان. فقد اعتمدنا سياسة عدم التسامح إطلاقا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، أما اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، فهي تعمل ليل نهار من أجل مواجهة هذا التحدي. وعلى الرغم من التقدم الملموس جدا الذي أحرز على أرض الواقع، فإننا نعترف بتواضع أنه ثمة انتهاكات ترتكب ضد حقوق الإنسان هنا وهناك، متلما يحدث في أماكن أخرى.

بأنشطتهم في جوّ من الهدوء، باستثناء بعض العناصر المتبقية من المعارضة الذين يواصلون إلقاء القنابل اليدوية على المواطنين المسالمين. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بحقيقة أن المجلس قد نوّه بانخفاض أعمال القتل في بوروندي، ودان استعمال القوة لتحقيق أهداف سياسية، بصرف النظر عن مصدرها ومستخدمها، بما في ذلك إصدار إدانة قوية ضد إلقاء قنابل عشوائية على المواطنين المسالمين. ونأمل أن تلقى هذه الرسالة آذانا صاغية من جانب أولئك الذين يوجهون هذه الأعمال عن بعد من البلدان المضيفة في الخارج. وأذكر بشكل عابر أنه ما من أيديولوجية أو نضال سياسي يمكنهما أن يبررا هذه الأعمال الحمقاء التي تودي بحياة نساء وأطفال في بلدنا.

وبصدد موضوع الأمن أيضا، وبشأن الرغبة في مواصلة عملية نزع السلاح بشفافية وتعاون كامل مع شركائنا، وافقت حكومة بوروندي أمام الوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي على قيامها في بوجومبورا بنشر مائة مراقب من مراقبي حقوق الإنسان، ومائة مراقب من المراقبين العسكريين غير المسلحين، بغية مراقبة ما نفعله. والشفافية بالنسبة إلينا أمر ذو أولوية. وإذا لم يكن جميع المراقبين موجودين في بوجومبورا بعد، فذلك ليس سببه الحكومة. لقد التزم الرئيس التزاما ثابتا، ونحن على استعداد لاستقبالهم في أي وقت. وإذا كانت هناك تأخيرات إدارية من جانب الطرف الآخر الذي يتعين عليه أن يوقع مذكرة التفاهم، فنحن في بوروندي على استعداد للقيام بذلك في أي وقت. والمسألة تتمثل في تحسين المذكرة الحالية - مجرد إحداث تغيير في عدد المراقبين. ومرة أخرى، إننا نتصرف بحسن نية. ونحن لا نمأطل.

وبخصوص التعاون مع الأمم المتحدة، تود بوروندي أن تكرر مرة أخرى أمام المجلس تعاونها التام مع الفريق القطري، ومع فريق الممثل الخاص للأمين العام، السيد جمال بن عمر. ونحن نحيط علما بالعرض المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) بشأن الاسهام بأفراد من الشرطة، الأمر الذي سيتقرر، بطبيعة الحال، بالتشاور مع حكومة

أنسى، أود التأكيد على أن الإجراءات القضائية المتخذة ضد اثنتين من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية قد تم إلغاؤها، وهما PARCEM و AJCP اللتان تستطيعان الآن الوصول بحرية إلى حساباتهما المصرفية. وهذا أمر جديد.

وبالنسبة إلى الحوار السياسي، نكرر التزامنا الثابت بمواصلة الحوار الشامل والصريح والصادق بين الأطراف البوروندية المتمثلة في شبان وشابات البلد المسالمين والملتزمين التزاما واضحا، سواء الذين هم في البلد أو خارجه، والذين عقدوا العزم على إيجاد حلول سلمية لتراعاتنا. ونرحب أيضا بحقيقة أن الفقرة ٥ من القرار تشير بوضوح إلى أهمية عدم إجراء حوار إلاّ مع الجهات الفاعلة التي لم ترتكب أعمالا مصحوبة بالعنف، الأمر الذي يستبعد تلقائيا مدبري الانقلاب الذين أرادوا الإطاحة بالمؤسسات الديمقراطية من خلال وسائل غير دستورية، مما ينتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن وجهة نظر إقليمية وضمن جماعة شرق أفريقيا، هناك مشاورات جارية مع ميسرين ومع المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاق - وقد أشارت بعض الوفود إلى ذلك - بشأن نقطتين هامتين هما، من ينبغي أن يشارك في الحوار بطريقة موضوعية، وما هو جدول الأعمال الذي سيُتعمد، أي ماذا سيُنقاش في الجلسة المقبلة. هاتان مسألتان هامتان جدا. وإذا استغرق التحضير للحوار بعض الوقت، فإن السبب ليس الحكومة. نحن مستعدون حتى لبدء هذا الحوار يوم غد. زودونا بمجرد التاريخ وجدول الأعمال، ونحن على استعداد لبدء الحوار والاجتماع مع مواطنينا.

لذلك، نظل ملتزمين تمام الالتزام بالحوار بنية حسنة. وكما يعلم المجلس، إن الديناميات الداخلية متقدمة جدا تحت قيادة اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية التي تؤدي عملا ممتازا في جميع أنحاء البلد، كي يتسنى للجميع أن يكون لهم رأيهم.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، أؤكد أنها جيدة بشكل عام على جميع الأراضي الوطنية، وأن المواطنين يضطلعون

والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وفي حملة أمور أخرى، تشدد تلك الاتفاقية على ضرورة احترام الطابع المدني لمخيمات اللاجئين - كما ذكر به الأمين العام نفسه أيضا هنا في ٢١ آذار/مارس (انظر S/PV.7653) بحضور عدة وزراء من المنطقة. ونأمل من كيغالي أن تصغي تماما إلى دعوة المجلس هذه كي يتوقف هذا البلد المجاور، الذي نتشاطر معه الكثير، على الفور عن تيسير تجنيد القوات السلبية وتدريبها وتسليحها، وهي التي ترتكب الأعمال العدوانية في بلدنا.

كما نرحب بحقيقة أن الفقرة ٩ من القرار تناول أيضا الجهات الفاعلة من خارج الأراضي البوروندية، بما في ذلك جهات فاعلة أخرى في المنطقة.

وبالنسبة إلى التعاون مع شركائنا، فإننا نقدر حقيقة أن المجلس يولي اهتماما خاصا لهذه المسألة في دياحة القرار، ولا سيما عن طريق تشجيع الشركاء الشائين والمتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة الحوار بهدف تهيئة بيئة مواتية لاستئناف تقديم المساعدة إلى بوروندي.

وأود أن أختتم بالقول إن بلدي يرحب، بطبيعة الحال، بهذا النداء. إننا نظل ملتزمين تمام الالتزام ببذل كل جهد ممكن لتصحيح الوضع على الصعيدين السياسي والأمني، وذلك لمصلحة الشعب البوروندي والمنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.

بوروندي. ويظل بلدي جاهزا للبحث مع الأمين العام بشأن الاتفاق على طبيعة وحجم ومهام الشرطة المتواجدة لدعم فريق المستشار الخاص، حسبما يتوخاه القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد - وهذا أمر بالغ الأهمية للتأكيد عليه - أذكر بأن خيار وجود دولي غير مسلح بوصفه أولوية شكّل إحدى توصيات مؤتمر القمة الأخير الذي عقده رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا؛ والوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المؤلف من خمسة رؤساء زاروا بوجومبورا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ آذار/مارس؛ واجتماع اللجنة الوزارية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي انعقد في لواندا بتاريخ ١٠ شباط/فبراير؛ وحكومة بوروندي نفسها عن طريق برلمانها. وقد عارضت جميع تلك الجهات الفاعلة وجودا دوليا مسلحا، وفضلت بدلا من ذلك حضور مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين غير مسلحين. وهذه التشكيلة غير المسلحة، وأشدد على ذلك، التي تشكّل خيارا يفضلها الاتحاد الأفريقي أيضا، هو ما نتوقع مناقشته بالتفصيل مع الأمانة العامة بروح من الانفتاح واحترام السيادة الوطنية.

وفي ما يتعلق بالأعمال العدوانية من رواندا، التي أثبتتها عدة تقارير موثوقة، بما في ذلك في الأمم المتحدة، فإن وفد بلدي يرحب بالدعوة الموجهة إلى الدول الإقليمية في الفقرة ٨ من القرار المتخذ اليوم للإسهام في إيجاد حل سلمي للحالة في بوروندي، والامتناع عن أنشطة الجماعات المسلحة. كما يذكر القرار جميع دول المنطقة باحترام إطار السلام